تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر

د. بن زارع حياة

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف - الجزائر

شهدت نهاية القرن العشرين بروز ظاهرة تجاه العديد من المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، وقد تعددت الأسباب التي دفعت المصارف التقليدية إلى ذلك؛ فبينما كان دافع البعض عقائديا بحتا، كان دافع مصارف أخرى تجاريا صرفا، كما رأى الكثير من الخبراء الاقتصاديين في المصرفية الإسلامية الأداة المثلى القضاء على التضخم، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الذي جعلهم يسلطون الضوء على التمويل الإسلامي، ويعترفون بقوة وصلابة الأسس التي يقوم عليها بعد أن كان في الماضي القريب ولا يزال موضع نقاش.

التساؤلات الكثيرة التي يطرحها الخبراء والتي تصب أغلبها في: **هل تستطيع المصرفية الإسلامية البقاء أمام المنافسة الشديدة من نظيرتها الربوية**؛ ليتحول النقاش اليوم ويأخذ منحى آخر مفاده: **هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يكون بديلا للنظام المالي العالمي في ظل التحديات الراهنة؟**.

وتعد النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، فقد أسهمت بشكل جيد في الصناعة المالية الإسلامية، وبشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل إلى النظام المصرفي الإسلامي، وترغب بالمحافظة على العملاء الحاليين وجذب المزيد من العملاء الجدد والذين يتوزعون عن العمل بالنشاط المصرفي التقليدي. تأتي هذه السطور لتسلط الضوء على إشكالية النوافذ الإسلامية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها.

أولا: تعريف النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها

يقصد بالنوافذ الإسلامية تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، ويقصد أيضا بالنوافذ الإسلامية قيام المصارف التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في مقرها الرئيسية أو في فروعها التقليدية تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، هدفها تلبية

احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حيث لا يتحول إلى التعامل مع المصارف الإسلامية، وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها[1].

وتختلف الخدمات التي تقدمها مثل هذه النوافذ من مصرف إلى آخر، فمنها ما يقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة لعملاء المصرف، بداية من الفروع، وانتهاء بالخزينة، ومنها ما يقتصر على تقديم خدمات معينة، مثل خدمات الاستثمار أو التمويل. كما أن هذه النوافذ تختلف من حيث أهميتها في الهيكل الإداري والتشغيلي في المصرف، حيث تكون تابعة في بعض المصارف لإدارة التمويل أو العمليات، في حين أنها في بعض المصارف تكون تابعة للرئيس التنفيذي أو العضو المنتدب مباشرة. وينظر إليها في الغالب على أنها وحدة للمساندة، وليست واحدة للأعمال، حيث إن عملها يقتصر على تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع إدارات المصرف المختلفة، كل إدارة وما يخصها من المنتجات. كما أنها تتولى إدارة العلاقة بين المصرف والهيئة الشرعية، من حيث إجازة المنتجات، والرقابة عليها، إضافة إلى توليها عملية تثقيف موظفي المصرف في الصيرفة الإسلامية، وتدريبهم على المنتجات التي يقوم المصرف بتقديمها. وتزداد أهمية النافذة الإسلامية في المصرف التقليدي كلما زادت شريحة عملائه المهتمين بهذا النوع من الخدمات، بحيث إن دور هذه النافذة قد يتعاظم إلى أن يتحول المصرف إلى مصرف إسلامي بالكامل. ويأتي ذلك إما بحكم الأمر الواقع، نتيجة لتقلص الطلب على منتجات الصيرفة التقليدية، أو نتيجة لقناعة القائمين على المصرف بنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية، وجدوى تحويله إلى مصرف إسلامي، إلا أنه قد نشأ عن وجود هذا النوع من المؤسسات المختلطة خلاف بين العلماء، بين من يرى جواز ذلك، ما دامت هذه المؤسسات تقدم هذه الخدمات وفق الضوابط الشرعية، وأن هناك هيئة شرعية تجيز وتراقب. ومنهم من رأى أن هذا الأمر لا يجوز، حيث إن فيه مزاحمة للمصارف الإسلامية الخالصة في أسواقها؛ مما يؤدي إلى منافسة غير متكافئة بين المصارف التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى أن هذه المصارف التقليدية هي مظنّة عدم رعاية الضوابط الشرعية، والسعي للتحايل عليها، حيث إن الدافع لتقديمها هذه الخدمة هو السعي وراء الربح، ولا شيء سوى الربح[2].

---

[1] جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 12، 2007، ص 95.

[2] - لاحم ناصر، النوافذ الإسلامية،نسخة الكترونية من الرابط:
https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=513086#.YU90mx2xXIU

أسباب نشأة النوافذ الإسلامية

هناك أسباب متعددة لنشأة النوافذ في البنوك التقليدية ولكنها تختلف من مصرف إلى آخر، ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

– سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.

– الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية.

– تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية.

– الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

– التزايد المستمر في أعداد المسلمين في الدول الغربية جعل الغرب يفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية للاستفادة من أموال المسلمين.

– جلب المزيد من رؤوس الأموال من قبل البنوك التقليدية وذلك بفتح النوافذ الإسلامية.

ثانيا: الحكم الشرعي للنوافذ الإسلامية

عادة ما يكون في الأمور المستحدثة والتي لم يرد بها نص شرعي يختص بها جدل كبير، لا سيما موضوع إنشاء نوافذ إسلامية تابعة لبنوك تقليدية، والتي ترغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، وينقسم أهل الفقه والاختصاص في ذلك إلى أقسام: فهناك من يؤديها ولديه حجته وهناك من يعارضها ولديه حجته أيضا، وهناك من يرى أنها استثناء في حالات معينة، وسنتطرق إلى بيان حجة كل منهم[2].

المؤيدون لإنشاء النوافذ الإسلامية:

يرى من يؤيد إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية أنه يجوز التعامل بها في حال كونها منضبطة شرعا، وهناك آراء كثيرة في هذا المجال واحتجوا بما يلي:

---

[1] حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 08، جانفي 2017, ص 192.

[2] سهى مفيد حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين « الفرص والتحديات » مجلة بيت المشورة، العدد 11, أكتوبر 2019، قطر، ص 163.

– يعتبر التخلص من الربا هدف يطمح إليه أي مجتمع مسلم في حالة رغب بتطبيق تعاليم الشرع الحنيف، وبالتالي فتح نوافذ إسلامية يعتبر إحدى الطرق المستخدمة في البنوك التقليدية لتخليص المجتمع من الربا المحرم.

– الاستفادة قدر الإمكان من البنوك التقليدية بحكم خبرتها الطويلة في المجال المصرفي، بما يدعم القطاع المصرفي الإسلامي وبالتالي تطويره وتحسين أدائه بشكل أفضل.

– نجاح النوافذ الإسلامية يعتبر حافزا جيدا ودافعا لدى إدارات البنوك التقليدية للتحول بشكل كامل فيما بعد وبالتالي أسلمة هذه البنوك التقليدية، وذلك يعود لقناعة أصحاب القرار بجدوى العمل المصرفي الإسلامي وتحويله إلى بنك إسلامي كامل، وربما يكون نجاح النوافذ الإسلامية سببا في زيادة الطلب والإقبال على التعامل بالخدمات والمنتجات الإسلامية وتقليص الطلب على التقليدية.

– تعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة في طريق التحول من النظام الربوي إلى النظام المصرفي الإسلامي، حينما يكون الوقت مناسبا لذلك ويقاس هذا التدرج في تحول البنك التقليدي على منهج الشرع الإسلامية في تدرجه في تحريم الربا.

– تعاني بعض الدول من صعوبات في فتح بنوك إسلامية وترخيصها وبالتالي تعتبر النوافذ الإسلامية من الحلول الجيدة والبديلة التي من الممكن أن تسهم في سد هذه الفجوة وعمل اكتفاء لدى من يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي.

– يشجع وجود النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية على التعايش بشكل مشترك بين نظامين مصرفيين مختلفين بدلا من إستمرار المواجهة بينهما، كما أن ذلك محفز للبنوك الإسلامية لتقديم الأفضل.

– بدلا من الاعتراف من البنوك التقليدية بأهمية العمل المصرفي الإسلامي وبمصداقية صيغة التمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي ككل.

– في حال تحول أحد هذه البنوك التقليدية إلى بنك إسلامي فيما بعد فإن هذا يعتبر إنجازا ومكسبا كبيرا للقطاع المصرفي الإسلامي وخصوصا إذا كان هذا البنك له اسمه وشهرته الواسعة وفروعه المتعددة.

المعارضون لفتح النوافذ الإسلامية:

هناك من يعارض إنشاء نوافذ إسلامية وكانت حجتهم كالآتي:

– لا يمكن إخفاء حقيقة النوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية وبحسب القاعدة الفقهية "التابع تابع" لذا يتبع الفرع الأصل في الحكم.

– من الممكن أن يؤثر وجود النوافذ الإسلامية سلبا على إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو رغبة البنوك في التحول بشكل كلي إلى بنوك إسلامية فيما بعد، إذ يتم الاكتفاء بهذه النوافذ الإسلامية.

– يشكل وجود النوافذ الإسلامية وانتشارها إلى حدوث منافسة غير متكافئة بين البنوك الإسلامية وبين البنوك التقليدية التي تمتلك هذه النوافذ.

– ربما يكون الدافع من إنشاء النوافذ الإسلامية رغبة البنوك التقليدية في تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة فرصتها السوقية وليس بدافع ديني، فهناك من البنوك التي تمتلك نوافذ إسلامية لم تفكر بعد أو لا يوجد بها نية في الأصل في التحول إلى المصرفية الإسلامية.

– تبعية النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال إذ أن مصدر رأس مال النوافذ الإسلامية هو نفسه البنك التقليدي الأم أي أن هناك تبعية مالية. وفي حالات معينة يقوم البنك التقليدي بتحويل فائض سيولة النافذة الإسلامية إلى المركز الرئيسي واستثمارها حين طلب النافذة الإسلامية لها.

– من الممكن أن يؤدي فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية إلى التشويش والخلط في الفهم في أذهان العملاء والموظفين وبالتالي سوء التطبيق.

– قد ينتج عن الدمج بين النظامين المصرفيين المختلفين صعوبة في التعايش بينهما لاختلاف الفكرة والهدف وعدم وضوح التصور الصحيح للعمل بالنظام المصرفي مقابل نظام البنك التقليدي القائم على الربا.

القائلون بالتعامل بالنوافذ الإسلامية للضرورة:

يرى أصحاب هذا الرأي أن هناك إستثناءات في حالات معينة يجوز فيها فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية وحجة أصحاب هذا الرأي كما يلي:

– في حالة عدم وجود بنوك إسلامية يكون حجم تعامل المسلم مع النوافذ الإسلامية في هذه الحالة حكم المضطر، لقوله تعالى: **فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** (البقرة: ١٧٣) وتنتقي

الضرورة في حال وجدت البنوك الإسلامية وعليها يجب أن يتحول المسلم للعمل ببنوك تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي.

– في حال عدم توافر البنوك الإسلامية فإن تعامل المسلم مع النوافذ الإسلامية أفضل من التعامل مع بنوك تقليدية لا تقدم خدمات ونشاطات مصرفية إسلامية.

– اقتصار التعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة قد يؤدي بالبنوك التقليدية للتحول بشكل سريع وكامل إلى بنوك إسلامية.

ثالثا: النوافذ الإسلامية في الجزائر وتحديات نشأتها

الإطار القانوني والتنظيمي:

تضمن العدد ٧٣ من الجريدة الرسمية الصادرة في ٩ ديسمبر ٢٠١٨ النظام رقم ١٨–٢ المؤرخ في ٤–١١–٢٠١٨ المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية[1].

وقد عرف النظام ١٨–٢ في مادته الثانية العمليات المصرفية التشاركية أنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال وعمليات التوظيف للأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحميل أو تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار.

يليه النظام رقم ٢٠–٢ المحدد للعمليات البنكية والمؤرخ في ٢٠ رجب ١٤٤١ الموافق ١٥ مارس ٢٠٢٠ والصادر في العدد ١٦ من الجريدة الرسمية ٢٠٢٠. والذي يؤكد رغبة الحوكمة في دعم الصيرفة الإسلامية والسماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها.

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 13، العدد 2، 2020، ص929.

وقد جاء اعتماد الصيرفة الإسلامية بمصادقة المجلس الإسلامي الأعلى بإنشاء " الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية "، هذه الهيئة الجديدة سوف تقوم بمنح المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وبالتالي ستكون سندا للبنك الجزائر في توطين المصرفية الإسلامية. إن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية يأتي تنفيذا للنظام ٢٠-٢ المؤرخ في ١٥ مارس ٢٠٢٠ المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

أما عن حصة المنتجات الإسلامية في السوق المصرفية بالجزائر، فإلى حين صدور التنظيمات الجديدة وشروع البنوك التقليدية في فتح هذه النوافذ، كانت الخدمات المصرفية تقدم على مستوى بنكين فقط هما بنك البركة الجزائري منذ التسعينات ومصرف السلام الجزائري منذ ٢٠٠٨ حيث يقدم البنكان خدمات مصرفية كلها تقوم على أساس أحكام الشريعة الإسلامية وحصة هذه البنوك مجتمعة لا تتعد ١٧٪ من السوق المصرفية الخاصة ولا تتجاوز نسبة ٢٪ من السوق المصرفية العامة التي تهيمن عليها البنوك الحكومية بنسبة ٨٧٪. وتمثلت خدمات الصيرفة الإسلامية المعتمدة في تمويلات لشراء عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.

خطوات إنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية[1] :

هناك خمسة خطوات أساسية لاعتماد النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية وفق الآتي:

- **موافقة بنك الجزائر** :خلال الملتقى الأول للتمويل الإسلامي الذي عقد بالجزائر كشف آنذاك المشاركون أن بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيرا للسماح للمصارف والمؤسسات المالية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي على مستوى المصارف التقليدية من أجب تمكين شريحة واسعة من المواطنين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من المنتجات المالية المختلفة المطروحة في الساحة المالية.
- **تخصيص رأسمال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا** : بغية إبعاد أية شبهة لاختلاط رأسمال النافذة الإسلامية برأسمال المصرف التقليدي الذي تفتح فيه، وتعزيزا للجانب الشرعي في

[1] - جعفر هني محمد، مرجع سابق، ص 105.

الموضوع يكون من الافضل تحديد مسبقا راسمال للنافذة يكون مستقلا ويكون معروف المصدر بعيدا عن أية احتمالات لكونه وسيلة لغسل الأموال أو نتاجا لأية تعاملات مشبوهة قانونا، فضلا عن ضرورة الابتعاد عن أية شبهة غير شرعية وخاصة شبهة الربا.

- **تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي**: إذا كان المصرف خاصا يجب تعديل عقد تأسيسه بحيث يصبح ملائما لممارسة النافذة المرجو فتحها فيه لخدمات الصيرفة الإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية أما إذا كان المصرف عاما فيجب تعديل قانون إنشائه ليناسب وجود النافذة الإسلامية ضمن هيكله الإداري وتعاملاته المصرفية الإسلامية واختصاصها بتقديم المنتجات الإسلامية البحتة.
- **ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية**: تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافة الأنشطة المسموح بها للمصارف الإسلامية والابتعاد عن كل ما يخطر على هذه المصارف بعد أن يثبت في عقد تأسيس المصرف التقليدي أو قانون إنشائه وجوب ممارسة النافذة الإسلامية فيه للخدمات المصرفية التي تميزها الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا أو الفوائد بأية صورة من الصور.
- **وجود التنظيم الإداري المؤهل**: ينبغي على المصرف التقليدي إيجاد تنظيم إداري خاص بالنافذة الإسلامية ضمن هيكلية المصرف الأم يتضمن اعتبار النافذة قسما أو شعبة أو وحدة إدارية مرتبطة بالمصرف لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير يقف على رأس كادر إداري مؤهل ومدرب ليكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية عن طريق اشراكهم في دورات تدريبية نظرية وعملية في تقديم تلك الخدمات وعدم الاعتماد على على موظفين وعاملين ليس لديهم أية فكرة عن المنتجات الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

تحديات إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر:

يمكن تلخيص أهم التحديات والعقبات التي تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

الإطار القانوني:

إن المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر تحتكم للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي وهو ما يجعل ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير الملائمة لنشاط تلك المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية.

هذا بالرغم من صدور النظامين ١٨-٢ و ٢٠-٢ المتعلقات بالمصرفية التشاركية إذ يبقى غير كاف في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيما أكبر وأكثر دقة للصيرفة الإسلامية.

ومن بين أبرز معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر كذلك القوانين الضريبية والقانون التجاري ونظام التأمين لما لهذه القوانين مجتمعة تأثير على تطوره كذا انتشار المعاملات المصرفية الإسلامية[1].

في الواقع إن تباطؤ انتشار الصيرفة الإسلامية لا يعود فقط إلى الجانب القانوني والفقهي، بل يتعداها إلى أسباب أخرى تقنية ومتعلقة بواقع الساحة المالية تتميز بهيمنة المصارف العمومية، هذه الأخيرة تحوز على ٨٧٪ من السوق المصرفية فيما تتقاسم ال ١٣٪ المتبقية أكثر من ١٣ بنكا خاصا كلها أجنبية، وبالتالي فالمصارف العمومية لها الأولوية والأفضلية، هذه الهيمنة أثرت على انتشار المصارف الإسلامية في الجزائر. كما أن حجم الأموال المتداولة في المصارف الإسلامية لا يتعدى ٢٠٠ مليار دينار أي أقل من ملياري دولار وهو رقم ضئيل للغاية بالنظر للإمكانيات المالية المتوفرة في الجزائر.

- قلة الموارد البشرية المؤهلة:

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصا في الإطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي حيث تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية والذي يجعل من الصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى عن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطي انتباها كافيا للأمرين التاليين[2]:

عدم ملاءمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي والتباطؤ أحيانا في تلبية إحتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

---

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 931.

[2] رمضان لعلا، البرود أم خير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 1، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 157.

علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك :

يشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي :

- ✓ **اختلاط الأموال** : من بين الأمور التي تشوب عمل الشبابيك الإسلامية والتي تؤرق الهيئات الشرعية المسؤولة ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي الفروع الأخرى التقليدية حيث غالبا ما يتم تحويل فوائض السيولة الحاصلة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامها في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليها[1] .
- ✓ **تحديات التنافسية** :يتعلق الأمر بغياب التنافسية نتيجة عدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ظل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية[2] .
- ✓ **تحديات السيولة** : استحالة طلب السيولة من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة .
- ✓ **تحديات الرقابة الشرعية** :تتمثل في غياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الإسلامي[3] .

إن التوجه الأخير للسلطات الجزائرية نحو تشجيع البنوك الحكومية لفتح شبابيك تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ناتج عن قناعتها بأن هناك حاجة إلى مزيد من المواءمة بين المنظومة البنكية القائمة بخدماتها ومنتجاتها وبين الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري فالكثير من المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين يعزفون عن التعامل مع البنوك سواء في مجال إيداع ودائعهم المالية أو تمويل مشاريعهم الاقتصادية وحتى المشاريع الشخصية بالنسبة للأفراد لاعتبارهم أن هذه المعاملات تشوبها شائبة الربا .

وعليه فإن فتح المجال أمام البنوك التقليدية لتقديم هذه الخدمات عبر شبابيك متخصصة برفع نسبة صيرفة المجتمع وصيرفة المعاملات المالية والاقتصادية يساعد في امتصاص واستيعاب الكثر من الموارد المالية

---

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 392.

[2] - بن زكورة العونية، التحول الى الصيرفة الإسلامية في الجزائر آفاق وتطلعات، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمانت، المجلد 7، العدد 2، سبتمبر 2020،ص252.

[3] - المرجع السابق، ص 252.

والمعاملات التجارية التي تتم خارج السوق المرئية والسوق الشفافة وبذلك يستفيد منها الاقتصاد الوطني والخزينة الحكومية. إن هذه المقاربة حكيمة وواقعية " إذ لا يمكن التفريق في المعاملات المالية والاقتصادية بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وينبغي دائما أن يكون ثمة تناسق بين قناعات الناس وتصوراتهم وعقائدهم ومعاملاتهم المالية والتجارية.

لكن تبقى العديد من التحديات والعقبات التي مازالت تواجه التحول للصيرفة الإسلامية من هنا ينبغي العمل على الحد منها تدريجيا بتضافر جهود الجهات الرسمية الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ككل.